

Distr.: General  
19 February 2020  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



## مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي  
الدورة الرابعة

جنيف، 29 نيسان/أبريل - 1 أيار/مايو 2020  
البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

## المنصات الرقمية واستحداث القيمة في البلدان النامية: الآثار المترتبة على السياسات الوطنية والدولية مذكرة من أمانة الأونكتاد<sup>(1)</sup>

موجز

تبحث هذه المذكرة ديناميات استحداث القيمة في الاقتصاد الرقمي، ولا سيما فيما يتعلق بالبيانات الرقمية والمنصات الرقمية، والآثار المترتبة على البلدان ذات مستويات الاستعداد المتفاوتة. وهي تناقش الفرص والتحديات في مجال استحداث القيمة بالنسبة للبلدان النامية عند التعامل مع المنصات الرقمية العالمية. وتوجز المذكرة السياسات الوطنية المختلفة التي يمكن أن تساعد البلدان النامية على استحداث واغتنام مزيد من القيمة. ويُبحث أيضاً دور صنع السياسات والتعاون الدوليين في تعزيز اقتصاد رقمي أكثر شمولاً. وتختتم المذكرة بمجموعة الأسئلة الإرشادية التي وضعتها الدول الأعضاء.

(1) لا ينطوي ذكر أي شركة أو عملية مرخصة على تأييد من الأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-02561(A)



\* 2 0 0 2 5 6 1 \*

## مقدمة

- 1- أقر مجلس التجارة والتنمية، في دورته التنفيذية الثامنة والستين المعقودة في عام 2019، مجال تركيز الدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وهو تحديداً المنصات الرقمية واستحداث القيمة في البلدان النامية: الآثار المترتبة على السياسات الوطنية والدولية<sup>(2)</sup>.
- 2- لقد ركّز الجانب الأكبر من النقاش الدائر بشأن الرقمنة والتنمية حتى الآن على مدى إمكانية حصول البلدان على التكنولوجيات المختلفة بتكلفة معقولة وما إذا كان يجري استخدام هذه التكنولوجيات. وتستهدف هذه المذكرة الذهاب إلى أبعد من ذلك ومناقشة نطاق استحداث القيمة، وكذلك اغتنام القيمة، وآثار ذلك في مجال السياسات. وتبحث كيفية تأثير البلدان النامية بالأنشطة الاقتصادية وغماذج الأعمال المستندة إلى البيانات، ولا سيما المنصات الرقمية، وكيف يمكن تيسير أدوارها كبلدان منتجة ومبتكرة.
- 3- إن الرقمنة تُحدث تحولاً في سلاسل القيمة وتفتح قنوات جديدة لإضافة القيمة وتحقيق التحول الهيكلي. فالقدرة على جمع البيانات وتخزينها وتحليلها وتحويلها، في كل سلسلة من سلاسل القيمة تقريباً، تحقق قوة إضافية ومزايا تنافسية. ورغم أن سرعة التحول الرقمي تتفاوت، فإن جميع البلدان تتأثر. ويسفر ذلك عن آثار هامة بالنسبة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مما يتيح فرصاً للبلدان النامية كما يطرح تحديات أمامها.
- 4- وهناك سمة خاصة للاقتصاد الرقمي تتمثل في هيمنة المنصات الرقمية العالمية، وسيطرتها على البيانات، وقدرتها على استحداث واغتنام القيمة الناتجة. ويميل ذلك إلى تأكيد التركيز والدمج لا إلى الحد من أوجه التفاوت بين البلدان وداخلها.
- 5- وبالتالي، فإن من الضروري النظر في الكيفية التي قد تتأثر بها البلدان النامية بسبب هذه الثورة وهذا التطور في مجال استحداث واغتنام القيمة، والنظر فيما يتعين عمله من أجل تحسين الوضع الراهن. ومن أجل تأمين مستقبل رقمي لغالبية الناس، لا الأقلية، ينبغي أن تذهب السياسات المحلية والدولية إلى ما هو أبعد من تسجيل المزيد من المستخدمين والمستهلكين من البلدان النامية على شبكة الإنترنت؛ فعليها أيضاً أن تمكّن من بناء القدرات المحلية من أجل استحداث القيمة واغتنامها.
- 6- وفي ضوء ما تقدم، يبحث الفصل الأول ديناميات استحداث القيمة في الاقتصاد الرقمي عن طريق التركيز على محركاته الرئيسية، وهي تحديداً البيانات الرقمية والمنصات الرقمية؛ ويعرض الفصل الثاني آثار استحداث القيمة بالنسبة للبلدان ذات مستويات الاستعداد المتفاوتة؛ ويناقش الفصل الثالث الفرص والتحديات فيما يتعلق باستحداث القيمة في البلدان النامية عند التعامل مع المنصات الرقمية العالمية؛ ويوجز الفصل الرابع السياسات الوطنية المختلفة التي يمكن أن تساعد البلدان النامية على استحداث واغتنام مزيد من القيمة؛ ويبحث الفصل الخامس دور صنع السياسات والتعاون الدوليين في تعزيز اقتصاد رقمي أكثر شمولاً؛ أما الفصل السادس فيختم بمجموعة من الأسئلة الإرشادية<sup>(3)</sup>.

(2) TD/B/EX(68)/4

(3) تستند هذه المذكرة بقدر كبير إلى التقرير التالي: الأونكتاد، 2019، تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2019: استحداث القيمة واغتنامها - آثارها على البلدان النامية (منشورات الأمم المتحدة، جنيف). وترتكز أيضاً على مناقشات عقدت في دورات سابقة لفريق الخبراء الحكومي الدولي.

## أولاً - استحداث القيمة في الاقتصاد الرقمي

7- إن استحداث القيمة في الاقتصاد الرقمي مدفوع بشكل متزايد بقوتين ناشئتين ومتصلتين، وذلك فيما يتعلق تحديداً بالبيانات الرقمية والمنصات الرقمية.

8- يتمثل المحرك الأول في القدرة على جمع واستخدام وتحليل كميات هائلة من المعلومات المقروءة آلياً (البيانات الرقمية). فالحركة على الشبكة العالمية لبروتوكول الإنترنت، وهي وسيلة من وسائل تدفق البيانات، نمت من حوالي 100 غيغابايت يومياً في عام 1992 إلى أكثر من 46 000 غيغابايت في الثانية في عام 2017؛ ويتوقع أن تبلغ هذه الحركة على الصعيد العالمي 150 700 غيغابايت في الثانية بحلول عام 2022<sup>(4)</sup>.

9- وقد تطورت سلسلة قيمة بيانات جديدة بالكامل تتألف من الشركات التي تدعم جمع البيانات، وإنتاج معلومات مفيدة من البيانات، وتخزين البيانات وتحليلها ونمذجتها. وينشأ استحداث القيمة بمجرد تحويل البيانات إلى ذكاء رقمي وأمولتها عن طريق الاستخدام التجاري. فقد أصبحت البيانات مورداً اقتصادياً جديداً لاستحداث القيمة واغتنامها. وللتحكم في البيانات أهمية استراتيجية من أجل التمكن من تحويلها إلى ذكاء رقمي. ويتحول ذلك إلى قوة إضافية ومزايا تنافسية. وللبيانات الرقمية أهمية جوهرية في جميع التكنولوجيات الرقمية السريعة البروز، مثل تحليلات البيانات، والذكاء الاصطناعي، وسلسلة السجلات، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، وجميع الخدمات القائمة على الإنترنت.

10- ويتمثل المحرك الثاني في إنشاء المنصات. فقد ظهر في العقد الماضي فيض من المنصات الرقمية في شتى أنحاء العالم، استخدمت نماذج أعمال مستندة إلى البيانات وأحدثت اضطراباً في الصناعات القائمة. وتنعكس قوة المنصات في أن سبعاً من أكبر الشركات الثماني في العالم بحسب الرملة السوقية تستخدم نماذج أعمال قائمة على المنصات. وتوفر المنصات الرقمية الآليات اللازمة للجمع بين مجموعة من الأطراف لتفاعل على الإنترنت. وتتمتع المؤسسات التجارية التي تركز على المنصات بميزة كبيرة في الاقتصاد المستند إلى البيانات. وباعتبارها تؤدي دور الجهات الوسيطة والهياكل الأساسية كذلك، فإنها في موقف يسمح لها بتسجيل واستخراج جميع البيانات المتعلقة بالأعمال والتفاعلات الجارية على الإنترنت بين مستخدمي المنصات.

11- ويرتبط نمو المنصات الرقمية ارتباطاً مباشراً بقدرتها على جمع البيانات الرقمية وتحليلها، ولكن مصالحتها وتصرفاتها تتوقف كثيراً على كيفية قيامها بأمولة هذه البيانات لتوليد الإيرادات. فيمكن أمولة البيانات عن طريق بيع الإعلانات المحددة الهدف على شبكة الإنترنت، أو تشغيل منصات التجارة الإلكترونية، أو تحويل السلع التقليدية إلى خدمات قابلة للتأجير، أو تأجير الخدمات السحابية. وتعد قيمة مكونات البيانات الفردية محدودة أو معدومة؛ فالقيمة تظهر بمجرد تجميع البيانات في أحجام ضخمة ومعالجتها لتوفير معلومات مفيدة وتمكين الحكومات والمؤسسات التجارية والمنظمات والأفراد من اتخاذ القرارات استناداً إلى البيانات. وبالتالي فإن ما يتيح للمنصات الرقمية إنتاج القيمة هو قدرتها على جمع البيانات ومعالجتها ونقلها وتخزينها وتحليلها وفهمها.

12- وتمثل بضع شركات عالمية من الولايات المتحدة وكذلك من الصين 90 في المائة من قيمة الرملة السوقية لأكثر 70 منصة رقمية في العالم. وتبلغ حصة أوروبا 4 في المائة، وحصة أفريقيا وأمريكا اللاتينية معاً 1 في المائة. وتستأثر سبع "منصات فائقة" بثلاثي القيمة السوقية الإجمالية، وهي تحديداً Microsoft (مايكروسوفت)، تليها Apple (أبل)، و Amazon.com (أمازون)، و Alphabet (ألفابت) (الشركة الأم لشركة Google (غوغل))، و Facebook (فيسبوك)، و Tencent Holdings (تنتسنت) (هولدينغز) و Alibaba (علي بابا).

(4) للاطلاع على مصادر البيانات الواردة في هذه المذكرة، انظر تقرير الأونكتاد، 2019، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

13- وقد أدت الاضطرابات الرقمية إلى استحداث ثروة طائلة في وقت قياسي، ولكنها ثروة مركزة للغاية في أيدي عدد صغير من البلدان والشركات والأفراد. وبالتالي، فإن الهدف السياسي الرئيسي يتمثل ليس في استحداث القيمة فقط، بل أيضاً في اغتنامها أو توزيعها، حتى يتسنى تسخير إمكانات الاقتصاد الرقمي لصالح الجميع.

## ثانياً- الآثار المترتبة على البلدان ذات مستويات الاستعداد المتفاوتة

14- إن ما تتمتع به البيانات من قوة تحويلية فيما يتعلق بالتفاعلات الاقتصادية والاجتماعية يعنى أن الحكومات والمؤسسات التجارية والأفراد يحتاجون إلى التكيف من أجل الاستفادة من الفرص الناشئة ومواجهة المصاعب والمخاطر. فقدرة البلدان ومختلف الجهات المعنية على التمكن من التحولات الرقمية تتفاوت إلى حد كبير وتعتمد على مستوى تطورها ودرجة استعدادها الرقمي. وتعد البلدان المتقدمة من نواح عديدة أفضل استعداداً لمواجهة التحديات المرتبطة بالدور المتنامي للمنصات الرقمية من البلدان ذات الموارد والقدرات المحدودة. وقد لا ترتبط محدودية الاستعداد بمسألتي إمكانية الاتصال والمهارات أو بالجوانب التكنولوجية أو المالية أو اللوجستية فقط، بل قد ترتبط أيضاً بتطور المحتوى المحلي وبالأطر التنظيمية والمؤسسية الضعيفة. وهناك خطر متمثل في أن تكون الاضطرابات الرقمية بالدرجة الأولى في صالح أولئك المستعدين جيداً بالفعل لاستحداث واغتنام القيمة في العصر الرقمي، بدلاً من أن تسهم في زيادة التنمية الشاملة للجميع.

15- وتشوب العالم اليوم فجوة واسعة بين البلدان ذات إمكانية الاتصال الناقصة والبلدان فائقة الرقمنة. وعلى سبيل المثال، هناك واحد فقط من بين كل خمسة أشخاص في أقل البلدان نمواً يستخدم الإنترنت في مقابل أربعة من بين كل خمسة أشخاص في البلدان المتقدمة. وبالتالي، ورغم أن الوضع يتحسن، فإن إمكانية الاتصال الرقمي الموثوق والمعقول التكلفة لا تزال أحد الشواغل في العديد من البلدان النامية.

16- وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من مالكي المؤسسات التجارية الصغيرة في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً، يفتقرون إلى ما يلزم من القدرات والمهارات والوعي للانتفاع بشكل كامل بالاقتصاد الرقمي. حتى وإن كان بإمكانهم استخدام الهواتف المحمولة أو الإنترنت، فإنهم قد لا يعرفون كيفية الاستفادة من هذه الأدوات للنهوض بعملياتهم التجارية.

17- والفجوة أوسع كثيراً في مجالات أخرى، مثل القدرات اللازمة لتسخير البيانات الرقمية والتكنولوجيات الرائدة. فأفريقيا وأمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، تستحوذان معاً على أقل من 5 في المائة من مراكز البيانات المشتركة في موقع واحد على مستوى العالم. وفضلاً عن ذلك، فإن التفاوتات الواسعة في درجة الاستعداد للتجارة الإلكترونية، بين البلدان وداخلها، تعزز من خطر التوزيع غير المنصف لفوائد التجارة الإلكترونية<sup>(5)</sup>.

18- ولا تكشف الجغرافيا الاقتصادية للاقتصاد الرقمي عن فجوة تقليدية بين الشمال والجنوب، إذ تقودها باستمرار دولة متقدمة وأخرى نامية، هما الولايات المتحدة والصين. فعلى سبيل المثال،

(5) UNCTAD, 2019, UNCTAD B2C e-commerce index 2019, Technical notes on ICT for development, No. 14 [الأونكتاد، 2019، مؤشر الأونكتاد للتجارة الإلكترونية بين المؤسسات التجارية والمستهلكين لعام 2019، ملاحظات تقنية بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، رقم 14]، متاح على الموقع التالي: <https://unctad.org/en/pages/PublicationWebflyer.aspx?publicationid=2586> (تم الاطلاع على الموقع في 14 شباط/فبراير 2020).

وبالإضافة إلى هيمنة هذين البلدين على مشهد المنصات الرقمية العالمية مثلما ورد أعلاه، فإنهما يستحوذان على 75 في المائة من جميع براءات الاختراع المتعلقة بتكنولوجيات سلاسل السجلات، و50 في المائة من الإنفاق العالمي على إنترنت الأشياء، وأكثر من 75 في المائة من السوق العالمية للحوسبة السحابية العامة. وهكذا، فإن بقية العالم، وبخاصة أفريقيا وأمريكا اللاتينية، يقبع في ذيل القائمة خلف الولايات المتحدة والصين فيما يتعلق بالعديد من التطورات التكنولوجية الرقمية.

19- إن للتوجهات الراهنة في التركيز التكنولوجي والسوقي تبعات على قدرة البلدان النامية والمتقدمة على السواء على المشاركة في عمليات التعلم التكنولوجي اللازمة للحاق بركب الاقتصاد الرقمي والازدهار فيه. وتعد البلدان التي لديها قدرات محدودة على تحويل البيانات الرقمية إلى ذكاء رقمي وفرص تجارية في موقف ضعيف بوضوح عندما يتعلق الأمر باستحداث القيمة. ومن المرجح أن يتسبب تنامي استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات في زيادة توسيع الفجوة التكنولوجية بين من يملكون القدرات على الاستفادة من هذه التكنولوجيات ومن لا يملكونها.

20- ولا تعد أحدث التكنولوجيات الرقمية شائعة في البلدان النامية. والبلدان بحاجة إلى مواصلة تطوير قدراتها التكنولوجية، ولكن العديد من البلدان النامية يستهدف التركيز أولاً على الاستفادة من أهم البيانات باعتبارها مصدراً محلياً لاستحداث القيمة الرقمية واغتنامها. ومع ذلك، فإن هذه البيانات قليلة الفائدة أو عديمة الفائدة من دون التكنولوجيات الرقمية المناسبة والمهارات اللازمة لتحويلها إلى ذكاء رقمي وفرص اقتصادية. ومن الضروري بناء صناعات وقدرات رقمية محلية قوية بالقدر الكافي ليتمكن أي بلد من المشاركة الفعالة في الاقتصاد الرقمي واستحداث القيمة فيه. وتعتبر البلدان التي توجد فيها صناعات مكتملة التطور في مجال البرمجيات مجهزة بقدر أفضل لتنفيذ حلول مفصلة خصيصاً وإيجاد فرص للتعلم، بالإضافة إلى تحسين الإنتاجية والكفاءة التشغيلية.

21- وفي العديد من البلدان النامية، تكون قدرة رواد الأعمال الرقمية محدودة في مجال تطوير التكنولوجيات الرقمية الأساسية محلياً، كما يواجهون حواجز مختلفة وخاصة عند سعيهم إلى توسيع نطاق أنشطتهم. وتشمل العقبات الرئيسية أمام تطوير نظام إيكولوجي رقمي لريادة الأعمال والابتكار صغر حجم ونطاق الأسواق، وعدم كفاية المعارف والمهارات في مجال ريادة الأعمال، والنقص في قوة العمل عالية المهارة ومعقولة التكلفة، ومحدودية الحصول على التمويل.

22- ويمكن أن تستفيد الشركات المحلية في البلدان النامية من تمكُّنها من استخدام الخدمات الرقمية التي تتيحها المنصات العالمية. وفي بعض الحالات، يمكن أيضاً أن تعطي المعارف المحلية، مثل عادات البحث أو ظروف الحركة أو الفوارق الثقافية الدقيقة، ميزة للمنصات الرقمية الراسخة محلياً، فتمكنها من تقديم خدمات مصممة خصيصاً للطلب المحلي. ولوحظ التوسع السريع في بعض المنصات بالبلدان النامية، مثل Ola Cabs (أولا كابز) في الهند وGojek (غوجك) في إندونيسيا وCareem (كريم) في باكستان وتركيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتمكنت كلها من المنافسة مع خدمات النقل الراسخة حتى بأصول قليلة للغاية.

23- ومع ذلك، توجد عقبات كبيرة أمام هذا التوسع في معظم البلدان النامية. فالمنصات المحلية والإقليمية تواجه صعوبات في التوسع والتنافس مع اللاعبين العالميين. وفضلاً عن ذلك، بما أن المنافسين الرقميين العالميين يستحوذون بالفعل على فئات المنتجات الرقمية الأكثر قابلية للتوسع، فإن تقديم الخدمات إلى الأسواق المحلية بالوسائل الرقمية في البلدان النامية كثيراً ما يتطلب إقامة عمليات رقمية - تناظرية ممتزجة، تكون بسيطة أصولها المادية أقل من تلك الخاصة بالاستراتيجيات التي تستخدمها المنصات الرقمية في الاقتصادات الأكثر تقدماً. ونظراً لنقاط ضعف النظم الإيكولوجية المحلية و/أو انخفاض القدرة التكنولوجية للعملاء والموظفين و/أو المشاكل المتعلقة باللوجستيات المادية،

فإن المنصات الرقمية في العديد من البلدان النامية تحتاج إلى استخدام مجموعة متنوعة من ابتكارات نماذج الأعمال لتكون قابلة للاستمرار. وينطوي ذلك على عملية معقدة ومرهقة تتمثل في تنمية القدرات وعمليات سلسلة الإمداد والهياكل الأساسية اللوجستية خارج الشبكة. وتواجه هذه المنصات تحدياً كبيراً، لأنها قد تضطر إلى طلب أرباح أعلى في بيئة يكون فيها الاستعداد للدفع، والأهم من ذلك القدرة على الدفع، منخفضين نسبياً. وهذا يجعل من الصعب بالفعل توسيع نطاق المستخدمين.

24- ومن الاستنتاجات الثابتة فيما يتعلق بالمنصات الرقمية التي تنشأ في البلدان النامية أن معظمها منصات معاملات لا منصات ابتكار أو منصات متكاملة. وتوجد منصات معاملات بيئة افتراضية لتيسير التفاعلات والمعاملات المباشرة بين المستخدمين، أما منصات الابتكار فتهيئ بيئات لمنتجي الشفرة المصدرية والمحتوى من أجل تطوير التطبيقات والبرمجيات. وقد تكون منصات الابتكار أكثر أهمية في العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والتنمية لأنها تهيئ نظاماً إيكولوجية للابتكار التريبي ومنتجات الهياكل الأساسية الرقمية. وفضلاً عن ذلك، فإن رواد الأعمال والمبتكرين في البلدان النامية قد تنقصهم إمكانية الوصول والمهارات اللازمة للاستفادة من عناصر البناء الرقمية البالغة الأهمية هذه.

25- وهناك احتمال بأن تتسبب قدرة التنظيم والإنفاذ المحدودة في تعريض المستهلكين والأعمال التجارية في البلدان النامية إلى الاحتيال والجريمة الإلكترونية وانتهاك الخصوصية، إذ تنتشر الأجهزة الذكية في إطار ضئيل من التخطيط أو الرقابة. وتفتقر بلدان بمفردها، بما فيها بلدان متقدمة، إلى القدرة القانونية والاقتصادية للتعامل مع الشركات الرقمية العالمية. وفي البلدان النامية التي توجد فيها هيئات معنية بالمنافسة، تتسم هذه الهيئات بكونها جديدة وصغيرة نسبياً وذات موارد محدودة لا تكفي للتعامل مع قضايا المنافسة في اقتصاد عالمي متزايد التركيز.

26- ويمثل فرض الضرائب على نحو عادل على المنصات الرقمية العالمية شاغلاً للبلدان الموجودة في أي مستوى من التنمية، ولكنه قد يكون أكثر أهمية في البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، نظراً لزيادة احتياجها إلى تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية، وكذلك لأن قدرة هيئاتها الضريبية على جمع الضرائب أضعف. كما أن لديها قدرة تفاوضية أقل في مواجهة المنصات الرقمية الرئيسية. وفضلاً عن ذلك، فإن معظم البلدان النامية لا تستضيف منصات رقمية بشكل فعلي، رغم أنها كثيراً ما تسهم بقدر كبير في القيمة التي يستحدثها المستخدمون باعتبارها أسواقاً للمنصات الرقمية.

27- وقد تكون سياسات سوق العمل والحماية الاجتماعية أيسر في التنفيذ في الاقتصادات المتقدمة التي تتسم فيها مؤسسات سوق العمل بقدر أكبر من التطور. وبوجه عام، تفتقر البلدان النامية أيضاً إلى الموارد الكافية لأغراض الحماية الاجتماعية.

28- وأخيراً، تعاني العديد من البلدان النامية من نقطة ضعف أخرى بسبب نقص الأدلة والإحصاءات الموثوقة في مجالات ذات صلة مباشرة بصياغة ورصد السياسات لتسخير فوائد التحول الرقمي.

## ثالثاً- استحداث القيمة في البلدان النامية عند التعامل مع المنصات الرقمية العالمية

### ألف- الفرص

29- يمكن للتوسع في البيانات الرقمية والمنصات الرقمية أن يتيح العديد من الفرص الجديدة في مجال التنمية. فالبيانات الرقمية يمكن استخدامها في أغراض التنمية وفي حل المشاكل المجتمعية، بما فيها تلك المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبذلك يمكنها أن تساعد على تحسين النتائج الاقتصادية والاجتماعية وأن تصبح قوة للابتكار ونمو الإنتاجية. ويمكن للهياكل الأساسية التي توفرها المنصات أن تمكن من إيجاد روابط ومعاملات ومبادلات للمعلومات وتواصل شبكي بقدر أكبر من الفعالية.

30- وربما توجد فوائد كبيرة للشركات المحلية في البلدان النامية التي تتمكن من الاستفادة من الخدمات الرقمية التي توفرها المنصات العالمية. فالمنصات الرقمية بإمكانها خفض تكاليف المعاملات مقارنة بالمعاملات التناظرية، مما يتيح فرصاً في الأسواق المحلية والأجنبية وخاصة للمشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد تتيح منصات التجارة الإلكترونية فرصاً للتصدير، مما يمكن تلك المشاريع من الوصول إلى خارج الأسواق المحلية الصغيرة، ويقلل الحواجز أمام زيادة الأعمال، ويُشرك غير المحترفين والأقران، ويوفر مصادر تمويل جديدة للشركات الناشئة الصغيرة. وبإمكان استخدام المنصات القائمة للدفع والتجارة الإلكترونية أن يمكن المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم من زيادة المبيعات، وخاصة إذا كانت تخدم أسواقاً متخصصة معينة. وبالتالي، يمكن لهذه المشاريع أن تعتمد على منصات التجارة الإلكترونية العالمية في الوصول إلى مشترين جدد، لكن دون أن تتنافس مع المنصات. ومن خلال استخدام البيانات، يمكن للشركات أن تحسن عملياتها وتلبي احتياجات المستهلكين بشكل أفضل من خلال تقديم سلع وخدمات حسب الطلب وتطوير منتجات مصممة حسب احتياجاتهم. وعن طريق خفض تكاليف المعاملات والبحث، والحد من الخلافات، تمكن المنصات الرقمية مقدمي الأصول أو الخدمات من الاتصال بسهولة أكبر بالمستهلكين (المحتملين). وذلك لا يسفر فقط عن وجود أنواع جديدة من التجارة في المنتجات والخدمات والمهام المتداولة رقمياً، ولكنه يمكن أيضاً التجارة الأكثر تقليدية من التحرك على الإنترنت والاستفادة من المنصات الرقمية المختلفة من أجل تحسين التوفيق بين المشترين والبائعين وزيادة إلقاء الضوء على المنتجات. وتتراوح الفوائد المحتملة لشركات ومستهلكي البلدان النامية من زيادة أوجه الكفاءة إلى تعميق التخصص وتقسيم العمل، والمكاسب الناتجة عن التنوع وإمكانية التنبؤ لدى جميع اللاعبين، وخفض تكاليف وأسعار المدخلات والمنتجات النهائية. وبالنسبة للأفراد، تتيح المنصات الرقمية إمكانية الوصول إلى سلع وخدمات تنسم بنطاق أكبر من التنوع والاختيار وبتكلفة أقل، كما توفر الملاءمة، وكذلك منتجات وخدمات مصممة حسب الطلب أو وفق احتياجات الشخص. ويمكن للمستهلكين الاستفادة كذلك من تلقي السلع والخدمات بشكل أسرع من خلال تجنب اللجوء إلى الجهات الوسيطة.

31- وبوجه عام، قد تكون المشاركة في المنصات الإلكترونية أكثر فائدة للشركات الصغيرة التي تنافس في قطاعات سوقية محددة وواضحة المعالم، مثل التجارة في أسواق السياحة المتخصصة وفي المنتجات الغذائية ذات القيمة المضافة، وكذلك في سلاسل القيمة بالأسواق الإقليمية والناشئة. ومع أن هذه القطاعات والأسواق قد تبدو صغيرة نسبياً، فإن هذه الأنواع من المنصات الإلكترونية يمكن أن تساعد المنتجين على الوصول إلى عدد أكبر من العملاء وتحقيق وفورات الحجم وإدراج الدخل. وفي بعض الحالات، قد تمنح الحاجة إلى المعارف المحلية ميزة للمنصات المتجذرة محلياً، مما يمكنها من توفير خدمات أفضل للمستخدمين المحليين. وفي حالات أخرى، تعتبر منصات أخرى "محلية على الصعيد العالمي". على سبيل المثال، تعتبر التأثيرات الشبكية لفيسبوك عالمية بوجه عام، فيما تعد التأثيرات الشبكية لـ Uber (أوبر) خاصة إلى حد كبير بكل مدينة تعمل فيها. وهذا يعني أن المنصات المحلية على الصعيد العالمي يتعين عليها إعادة تشكيل التأثيرات الشبكية في كل مرة تنتقل فيها إلى منطقة جديدة، وقد تواجه بالتالي منافسة محلية أكبر مما تواجهها المنصات القادرة على توفير كل خدماتها من دون وجود محلي. والمنصات الرقمية العالمية، إن أُتيح استخدامها، قد تكون مفيدة من خلال توفير الهياكل الأساسية التي يمكن الاستناد إليها في تطوير الابتكار والمشاريع الرقمية، ومن ثم تؤدي دور عناصر البناء لريادة الأعمال على الصعيد المحلي وتمكن من تسخير الإبداع.

32- وفيما يتعلق بالتنافسية، يمكن للتحديات التناظرية أن تكون مفيدة لموفري المنصات الرقمية المحلية أو الإقليمية في البلدان النامية. مثلاً، في مجموعة متنوعة من الأسواق العمودية، تتنافس المنصات الإقليمية بالفعل مع المنصات العالمية القائمة، وخاصة في التجارة الإلكترونية (مثل Flipkart

(فليبيكارت) مع أمازون)، والسفر والإقامة (Jumia Travel (جوميا ترافل) مع Airbnb (آير بي إن بي) أو Hotels.com (هوتلز دوت كوم))، والترفيه المتعدد الوسائط (Irokotv (أيروكوتف) مع Netflix (نتفليكس) أو YouTube (يوتيوب))، ومشاركة المركبات (Little Cab (ليتتل كاب) مع أوبر). وفي هذه القطاعات، فإن كون الأنظمة الإيكولوجية الرقمية في مدن البلدان النامية ليست على نفس مستوى الظروف التي تعتمد عليها المنصات العالمية، يمكن أن يفتح أسواقاً متخصصة محمية إلى حد ما للمنصات المحلية والإقليمية. ويتمثل خيار النمو الرئيسي للشركات الناشئة في البلدان النامية في أن تدخل فئة منتج جديد (الابتكار الرقمي) أو أن تسعى لدخول أسواق متخصصة تكون المنصات العالمية غير قادرة على خدمتها أو غير راغبة في ذلك (التفضيل). وتتمتع المنصات الرقمية في البلدان النامية بأفضل فرصة للمنافسة في فئات المنتجات الرقمية التي تعتمد على هياكل أساسية تناظرية غير كاملة ومجزأة، حيث يمكنها أن تقدم عرضاً للقيمة، وإن كان بتكلفة تشغيل أعلى، لن يكون متاحاً بخلاف ذلك للمستهلكين المحليين.

33- ويمكن لزيادة عمل المنصات الرقمية أن ييسر مرونة العمل ويزيد من فرص العمل، وخاصة في البلدان النامية. ويروج صناع السياسات والممارسون في بعض البلدان النامية لنمو الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعاقد الخارجي المؤثر من أجل توفير الوظائف وفرص التعلم، باعتبار ذلك خطوة أولى ممكنة للمشاركة في الاقتصاد الرقمي.

## باء- التحديات

34- إن الفرص محل النقاش الوارد أعلاه ليست مسلماً بها، ولا المكاسب المشتركة على نطاق واسع. فلأغراض التنمية، يتعين الاستفادة من منصات التجارة الإلكترونية العالمية في البلدان النامية ليس فقط لشراء واستيراد المنتجات الأجنبية، بل أيضاً لدعم الإنتاج المحلي والصادرات المحلية. والبيانات الإحصائية اللازمة لإجراء تحليل للتطورات في هذا الشأن ليست متاحة، ولكن هناك شواغل من أن استخدام منصات التجارة الإلكترونية العالمية في البلدان النامية سيؤدي إلى زيادة الواردات بالدرجة الأولى.

35- ولكي تستفيد البلدان النامية بشكل كامل من الخدمات الرقمية التي تقدمها المنصات العالمية، يحتاج رواد الأعمال إلى إمكانية استخدام هذه الخدمات بسهولة كمشتريين وبائعين. ولا يزال هناك تفاوت في إمكانية الوصول إلى العديد من المنصات. وهناك عامل مشترك في الحد من إمكانية الوصول وهو عدم وجود حلول دفع عبر الحدود. ومع أن منصات التجارة الإلكترونية العالمية توفر حلولاً متكاملة للدفع، فإن الشركات في العديد من البلدان النامية لا تستطيع استخدامها إذا كان ينقصها وجود الحساب المصرفي المطلوب في بنك أجنبي أو أحد الفروع. ولوحظت أيضاً تباينات مماثلة، مثلاً في الأسواق العالمية في أفريقيا جنوب الصحراء فيما يخص بيع التطبيقات المحمولة. وفي أفريقيا، فإن أكبر المنصات الإعلامية لا تقبل إعلانات بلغات غير الإنكليزية والبرتغالية والعربية والفرنسية، مما يحد من إمكانية أمولة خدمات جديدة.

36- وفضلاً عن ذلك، هناك شواغل متزايدة بشأن مخاطر ذات صلة، مثل ما يتعلق بزيادة تركيز المنصات الرقمية العالمية وقوتها السوقية، والممارسات التجارية غير العادلة، واحتمال السعي لتحقيق الربح. وثمة تحد رئيسي يتعلق باليات تركيز السوق. فقد حققت بعض المنصات الرقمية العالمية مراكز سوقية قوية في مجالات معينة مثل غوغل، التي تبلغ حصتها 90 في المائة تقريباً من سوق البحث على الإنترنت؛ وفيسبوك، التي تبلغ حصتها في سوق وسائل التواصل الاجتماعي العالمية الثلثين وتعتبر المنصة الرائدة في مجال وسائل التواصل الاجتماعي في أكثر من 90 في المائة من اقتصادات العالم؛ وأمازون، التي تبلغ حصتها حوالي 40 في المائة من السوق العالمية لتجارة التجزئة عبر الإنترنت وحصّة



مماثلة في سوق خدمات الهياكل الأساسية السحابية العالمية، من خلال خدمات أمازون الشبكية. وفي الصين، يوجد لدى We Chat (وي تشات) (المملوكة لـتسننت هولدينغز) أكثر من مليار مستخدم نشط، واستحوذت - مع حل الدفع Alipay (علي باي) (المملوك لـعلي بابا) - على سوق الدفع بواسطة الأجهزة المحمولة بالكامل تقريباً في الصين. ويقدر أن حصة علي بابا في سوق التجارة الإلكترونية في الصين تبلغ 60 في المائة تقريباً.

37- وسرعة بلوغ هؤلاء القادة الرقميين درجة الهيمنة ترجع جزئياً إلى التأثيرات الشبكية؛ وقدرة المنصات على استخلاص البيانات والتحكم فيها وتحليلها؛ وتكاليف التغيير المرتفعة أمام المستخدمين. وترجع جزئياً كذلك إلى الخطوات التي اتخذتها المنصات لتعزيز القوة السوقية، بطرق منها الاستحواذ على المنافسين المحتملين، والتوسع في منتجات أو خدمات تكميلية، والاستثمار على نحو استراتيجي في البحوث والتطوير، وممارسة الضغط في دوائر صنع القرار المحلية والدولية، وإقامة الشراكات بشكل استراتيجي مع المؤسسات المتعددة الجنسيات في القطاعات التقليدية. وثمة شاغل ذو صلة من منظور التنمية الطويلة الأجل، وهو أن المنصات الرقمية الناجحة في العديد من البلدان النامية، عندما تصل إلى مدى معين، يمكن أن تصبح أهدافاً جذابة للاستحواذ من قبل اللاعبين العالميين. فعلى سبيل المثال، استحوذت علي بابا على Lazada (لازادا) (في جنوب شرقي آسيا)؛ وأمازون على "سوق" (غربي آسيا)؛ وWalmart (وولمارت) على فلييكارت؛ وDidi Chuxing (ديدي تشوشينغ) على "99" (البرازيل).

38- إن افتقار العديد من البلدان النامية لمنصات الابتكار الرقمية له تبعات كبيرة فيما يتصل بالتنمية. فمن بين النتائج المحتملة أن تتسبب هيمنة منصات الابتكار العالمية في زيادة تقوية مسارات الابتكار التكنولوجي التي قد تكون غير متسقة مع احتياجات السوق في البلدان النامية. ومن المرجح أن تظل منصات الابتكار العالمية على أحدث المستويات التكنولوجية التي تمنح أعلى درجة من الأهمية والعائدات على النطاق العالمي. ومن غير المرجح أن تهتم أيضاً بإيجاد ابتكارات أبسط وأرخص وأقوى تناسب منشآت التصنيع التي لم تقم بعد بالتحديث إلى التصنيع الذكي. وقد يؤدي ذلك إلى إبراز الخطر المتمثل في احتمال أن يزداد تراجع العديد من البلدان النامية في مجال الاقتصاد الرقمي. وفضلاً عن ذلك، ربما تقل أيضاً فرص نشوء منصات ابتكار رقمية محلية في البلدان النامية بمرور الوقت، مع تعزيز القوى السوقية والابتكارية للمنصات العالمية. وربما تفقد البلدان التي تتخلف في مجال الاقتصاد الرقمي القدرة على تطوير أنظمة إيكولوجية ابتكارية محلية إذا كانت الكتلة الحرجة لقدرة المطورين مركزة بشكل متزايد في التكنولوجيا المصممة أساساً لاحتياجات مناطق جغرافية أخرى.

39- وسيكون لطبيعة ومدى إنشاء المنصات آثاراً مختلفة أيضاً على المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية. وقد يعكس بطء التقدم نحو استخدامات أكثر تعقيداً للتكنولوجيات الرقمية نقصاً في المهارات والخوافز والموارد والنظم الملائمة. فمثلاً، في صناعة السياحة في بعض الاقتصادات النامية، تحدّ الفجوات في المهارات من مدى قدرة الفنادق الصغيرة على الاتصال تقنياً بالنظم العالمية، حتى وإن كانت لديها إمكانية اتصال جيدة. وفي الزراعة، لا يمكن استخدام المنصات الإلكترونية إلا إذا أمكن للشركات الحصول على الدعم التكميلي في شكل بناء القدرات أو التدريب أو غير ذلك من أشكال المساعدة التقنية التي تمكنها من الحصول على التمويل أو استيفاء معايير الجودة.

40- وهناك مسألة أخرى هامة وجدلية، وهي تدفقات البيانات عبر الحدود، التي تمثل شاغلاً للحكومات والمنصات الرقمية على السواء، وذلك لأسباب مختلفة مع تباين الآراء وتعارض المصالح. وحيث إن البيانات التي ينتجها المواطنون والمؤسسات التجارية والمنظمات في بلد ما تشكل مورداً اقتصادياً رئيسياً في الاقتصاد الرقمي يمكن تسخيرها لاستحداث قيمة اقتصادية، تنشأ قضايا تخص

"سيادة" البيانات فيما يتعلق بالتحكم في البيانات وإمكانية الاطلاع عليها والحقوق فيها على الصعيد الدولي وتخصيص القيمة التي قد تنشأ عن تحسين نوعية البيانات. وفي إطار النظام الراهن، فإن المنصة التي تجمع البيانات من المستخدمين هي التي تتحكم في هذه البيانات ويمكنها أمولتها. ونتيجة لذلك، فإن المنصات الرقمية العالمية لديها ميزة من ناحية اغتنام القيمة المتعلقة بالبيانات. وبالتالي، فإن الخيار الوحيد أمام البلد الراغب في التحكم في البيانات المستخرجة في إقليمه يمكن أن يكون تقييد تدفقات البيانات عبر الحدود. ويتردد العديد من البلدان في التخلي عن التحكم في البيانات دون أن يتضح ما يمكن أن تحصل عليه في المقابل. ومع اعتبار البيانات مورداً قيماً بشكل متزايد في الاقتصاد الرقمي، يقل استعداد البلدان للسماح للشركات الأجنبية باستخراج البيانات دون قيود. وبالإضافة إلى ذلك، ومع التركيز العالمي للمنصات، فإن التدفق الحر للبيانات عادة ما يعني التدفق في اتجاه واحد. ومن الأسباب الأخرى التي تُذكر للنظر في استخدام حواجز أمام تدفقات البيانات عبر الحدود المخاطر على الأمن القومي، والمراقبة من الدول الأخرى، وخطر الاختراق الحاسوبي، والحاجة إلى الاطلاع على البيانات بسهولة لأغراض إنفاذ القانون.

41- ومن منظور جغرافي، فإن معظم البلدان في سلسلة قيمة البيانات العالمية الناشئة تعتبر من موردي البيانات، وقلة فقط من المنصات والبلدان التي تتلقى معظم البيانات بإمكانها أن تحولها إلى منتجات بيانات ذات قيمة مضافة يمكن بالتالي أمولتها. وفي سلسلة قيمة البيانات العالمية، وكذلك في بعض سلاسل القيمة المحددة ذات الصلة مثل منصات الإعلانات ومقدمي الهياكل الأساسية السحابية، فإن البلدان النامية ربما تظل في موقف التابع، حيث تتركز القيمة والبيانات لدى بضع منصات عالمية. وقد يسفر ذلك عن ظهور نوع جديد من التبعية الدولية، حيث يجتهد أن تصبح البلدان النامية مجرد مقدم للبيانات الخام للمنصات الرقمية العالمية، التي تتخذ من الولايات المتحدة والصين موقراً لها بالدرجة الأولى، بينما تضطر إلى الدفع لهذه المنصات للحصول على الذكاء الرقمي المنتج من بياناتها.

42- ويعد فرض الضرائب من الطرق الشائعة لمعظم البلدان من أجل اغتنام القيمة في الاقتصاد الرقمي. فمن بين التحديات الرئيسية التي تشكلها المنصات الرقمية أمام التنمية هي قدرتها على استخدام ممارسات ضريبية مثلى لتجنب دفع نصيب عادل من الضرائب. وتعتمد المنصات الرقمية بشكل كبير على الأصول غير المادية، التي يصعب تقييمها وقياسها. وحيث إن هذه الأصول غير المادية يسهل نقلها حول العالم، فإنها تتيح فرصاً للتخطيط الضريبي المتحاييل في إطار القانون. وهناك مشكلة أخرى تتمثل في عدم الوضوح بشأن مكان إنتاج القيمة. فنسبة كبيرة من القيمة المستحدثة في الاقتصاد الرقمي تأتي من المستخدمين عن طريق البيانات التي ينتجونها. وكل هذه العوامل تتيح للمنصات العالمية نقل الأرباح من الولايات القضائية ذات المعدل الضريبي المرتفع إلى الولايات القضائية ذات المعدل الضريبي المنخفض، ومن ثم خفض المعدل الفعلي لها. وعلى سبيل المثال، استُحدثت ثلثا أرباح ألفابت وفيسبوك في عام 2017 خارج الولايات المتحدة، ولكن حوالي 10 في المائة فقط من النفقات الضريبية لهاتين الشركتين ذهبت إلى الخارج.

43- إن التوجه نحو زيادة إنشاء المنصات مقترن بتحولات في سوق العمل وبظهور أشكال جديدة من العمالة. وعلى وجه الخصوص، هناك عدد متزايد من الأشخاص الذين يعملون على المنصات حسب الطلب، باعتبارهم من فرادى المتعاقدين العاملين لحسابهم الخاص أو من العمال المستقلين. وفي العديد من الحالات، وفيما يحتفظ مالك المنصة بنفس مستوى التحكم في ظروف العمل كأبي صاحب عمل آخر، فإن العامل الفرد هو من يتحمل الأثر السلبي لعلاقة العمل هذه، حيث يفقد معظم المزايا المرتبطة بكونه موظفاً. وكثيراً ما يعني ذلك أن الأجر عن عمل التعاون الجماعي أقل من مستويات الحد

الأدنى للأجور وأنه يجب على العمال إدارة تدفقات دخل لا يمكن التنبؤ بها ويجب عليهم العمل من دون أوجه حماية العمال الاعتيادية في أي علاقة عمل. وأصبح تصنيف هذه الأنواع من الوظائف في الاقتصاد الرقمي مسألة جدلية، مع وجود آثار محتملة على حقوق العمال.

44- وبعيداً عن الجوانب الاقتصادية البحتة، هناك شواغل متزايدة بشأن مسائل متعلقة بالخصوصية والأمن، والديمقراطية والأخلاق، وكذلك المخاطر المتصلة بالمراقبة الجماعية والاستعمار الرقمي.

## رابعاً- دور السياسات الوطنية في استحداث واغتنام مزيد من القيمة

45- إن النتائج الإيجابية للرقمنة أبعد من أن تكون تلقائية. فبإمكانها أن تدعم التنمية، ولكن من غير المرجح أن يكون توزيع أي قيمة محققة توزيعاً منصفاً. وسيتوقف الأثر الصافي على مستوى التنمية والاستعداد لدى البلدان والجهات المعنية فيها كما ورد أعلاه، وكذلك على السياسات المعتمدة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

46- لقد تسببت الرقمنة في ظهور تحديات أساسية أمام صناعات السياسات في البلدان على مستويات التنمية كافة. وهي ناتجة في المقام الأول عن الفجوات الرقمية، والاختلافات في مدى الاستعداد، وشدة تركيز القوة السوقية. وهناك حاجة إلى إيجاد صيغة بديلة للاقتصاد الرقمي تؤدي إلى نتائج أكثر توازناً وإلى توزيع أكثر عدالة للمكاسب المحققة من استخدام البيانات والذكاء الرقمي. وتؤدي الحكومات دوراً بالغ الأهمية في تشكيل الاقتصاد الرقمي بتحديد قواعد اللعبة. ويمكن للسياسات الاستباقية أن توجه الاقتصاد الرقمي إلى اتجاه إيجابي وبطريقة يمكنها دعم الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك تكييف السياسات والقوانين واللوائح القائمة واعتماد الجديد منها في مجالات أخرى.

47- وتؤدي السياسات الوطنية دوراً حيوياً في تهيئة البلدان لاستحداث القيمة واغتنامها في العصر الرقمي. ولكن بما أن آثار الرقمنة تعتمد بقوة على السياق، فإنه لا يوجد نهج واحد مناسب للجميع. ويناقش هذا الفصل عدة خيارات سياساتية على الصعيد الوطني، وسيُنظر في بعض منها أيضاً في الفصل الخامس الذي يتناول دور الاستجابات السياساتية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

## ألف- سد الفجوات الرقمية وتحسين درجة الاستعداد

48- هناك حاجة للاهتمام بضمان إمكانية الاتصال الموثوق والمعقول التكلفة، الذي يعد ضرورياً لاستحداث القيمة واغتنامها في الاقتصاد الرقمي. وهو يمثل تحدياً رئيسياً في العديد من أقل البلدان نمواً، وخاصة في المناطق الريفية والنائية.

49- وتحتاج المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصادات النامية، وخاصة في أقل البلدان نمواً، إلى إمكانية الحصول بتكلفة معقولة على الهياكل الأساسية المناسبة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي تتمكن من المنافسة بفعالية في الاقتصاد الرقمي. ويشمل ذلك استخدام الهواتف المحمولة، على الأقل، ولكن كذلك - وبشكل متزايد - إمكانية الاتصال بالنطاق العريض، التي يتعين توسيعها أيضاً لتشمل المناطق الريفية بمعدلات وصول معقولة التكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم بحاجة إلى المساعدة لكي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفعالية أكبر.

50- وتختلف البلدان في مراحل استعدادها للمشاركة واغتنام الفرص من الرقمنة وإنشاء المنصات. ويلزم بذل جهود من أجل بناء القدرات اللازمة لمساعدة المزيد من الناس والأعمال التجارية في البلدان النامية على العمل كمطورين ومنتجين ومصدرين في الاقتصاد الرقمي.

51- ولكي تتمكن البلدان النامية من الاستفادة من التجارة الإلكترونية، فإنها بحاجة إلى تناول عدد من المجالات السياسية، وخاصة تعزيز توفير الهياكل الأساسية والخدمات المعقولة التكلفة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقديم حلول للدفع، وتحسين اللوجستيات التجارية وتيسير التجارة، وتهيئة الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة، وتعزيز تنمية مهارات التجارة الإلكترونية، وتيسير إمكانية الحصول على التمويل. وتعد تقييمات الأونكتاد السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية نقطة انطلاق مفيدة لأقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان عن طريق تحديد مجالات التحسين والتدخلات السياسية التي يمكن أن تساعد على الحد من العقبات.

## باء- تعزيز قيادة الأعمال الرقمية وتسخير المنصات الرقمية المحلية

52- يعتبر تطوير القدرات الإنتاجية للاقتصاد الرقمي ذا أهمية بالغة للبلدان النامية. ولا ينطوي ذلك فقط على إنشاء منصات رقمية، بل أيضاً على تيسير قيادة الأعمال الرقمية ورقمنة الشركات القائمة.

53- ولم يتمكن سوى بضعة بلدان من تعزيز نظام إيكولوجي مزدهر للمنصات من النوع المشاهد في الصين والولايات المتحدة. وقد صاغت بعض البلدان النامية سياسات محددة تستهدف تمكين المنصات المحلية من النمو. وعلى سبيل المثال، تحظر إثيوبيا المنصات الأجنبية في مجال مشاركة المركبات من إقامة عمليات لها، فظهرت في غيابها خدمات بديلة متنوعة - مثل Ride (رايد) و Zay Ride (زاي رايد) و Etta (إتا) - مصممة خصيصاً للظروف المحلية مثل السرعات البطيئة للإنترنت، ونقص الهواتف الذكية وأنظمة الدفع بالأجهزة المحمولة. وفي كينيا، تواجه المنصات الأجنبية في مجال مشاركة المركبات مثل أوبر منافسة من شركات محلية مثل ليتل كاب. وفي بلدان أخرى، أدت القرارات الاستراتيجية من المنصات الرقمية العالمية بعدم دخول سوق معينة إلى إتاحة المجال لنمو شركات محلية، مثل مجموعة جوميا، وسوق. وبالتالي، فإنه بناء على السياسة البيئية وظروف السوق يمكن للمنصات الرقمية المحلية أن تصبح خيارات قابلة للاستمرار في البلدان النامية، ولكنها تواجه تحديات على الأرجح عندما تسعى إلى توسيع نطاق أنشطتها.

54- وقد يكون من المرغوب فيه توفير الدعم السياسي المباشر لأسواق المنتجات الرقمية التي تتوافق فيها الإمكانيات والخبرات الإنمائية الإقليمية، مثل منصات الميل الأخير للمدفوعات الرقمية، والتمويل البالغ الصغر، والصحة الرقمية. وقد تسعى الحكومات أيضاً إلى دعم إنشاء منصات ونظم إيكولوجية للابتكار على الصعيد الإقليمي. ويتمثل التحدي في تحديد مسارات الابتكار ذات الإمكانيات طويلة الأجل والعمل على توفير هياكل أساسية رقمية مشتركة ومفتوحة وتمكينية. وينطوي ذلك جزئياً على تحسين تكامل ما هو قائم من النظم المسجلة الملكية، مثلاً عن طريق إلزام مشغلي الهاتف المحمول بإتاحة و/أو تحسين الواجهات البرمجية للتطبيقات داخل البلدان وغيرها.

55- ويشكل تعزيز قيادة الأعمال في القطاعات الرقمية والمستندة إلى الرقمنة عاملاً رئيسياً لاستحداث القيمة على الصعيد المحلي. وفي أغلبية البلدان النامية، قد تكمن فرص السوق بصفة خاصة في أسواق السلع والخدمات الرقمية المحلية و/أو الإقليمية. ويمكن أن تسعى السياسات إلى تحفيز مجموعات عنقودية مختلفة داخل منطقة ما على تطوير قواعد معرفة تقنية تكميلية ومتعمقة. وقد تكمن الإمكانية الأكبر في المنتجات الرقمية التي يصعب تكرارها في أماكن أخرى، والتي يوجد لها احتياج على الصعيد المحلي، والتي يمكن نقلها أو إعداد نسخة منها في موقع معين بتكلفة منخفضة نسبياً.

56- ويمكن أن تقلل الحكومات تركيزها على فعاليات مثل مسابقات البرمجة الحاسوبية الجماعية (هاكاثون - Hackathon) ومعسكرات التدريب (bootcamps) أو المشاريع الرفيعة المستوى مثل مجموعات التكنولوجيا، وأن تكثفه على تعزيز استحداث المعارف الضمنية في مجال ريادة الأعمال عن طريق برامج التوجيه، والتدريب المهني، والتلمذة الصناعية، والتدريب الداخلي. ويمكنها أيضاً أن تنظر في سبل تمكين رائدات الأعمال في هذا المجال. فالتوجيه وإقامة شبكات التواصل وإعطاء القدوة للنساء يمكن أن يساعد في التغلب على التحيزات الجنسانية أو المعايير الثقافية المترسخة التي قد تقيد قدرتهن على بدء مشاريع في مجالي التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المستندة إلى البيانات أو استمرارهن فيها. وفي هذا الصدد، أطلق الأونكتاد مبادرة التجارة الإلكترونية للنساء بهدف تمكين رائدات الأعمال الرقمية في البلدان النامية.

57- ولا يتطلب تأمين الحصول على القيمة من الاقتصاد الرقمي وجود قطاع رقمي أقوى فحسب، بل يتطلب أيضاً بذل جهود أوسع لتمكين مؤسسات الأعمال في جميع القطاعات من الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية. ويتصل هذا على الأخص، في العديد من أقل البلدان نمواً، بالزراعة والسياحة. وبوجه عام، تحقق الشركات التي تستثمر في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات إنتاجية أكبر وتكون أقدر على المنافسة وتحقيق الأرباح. بيد أن العديد من مالكي المؤسسات التجارية الصغيرة في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً، يفتقرون إلى القدرات والمهارات والوعي للاستفادة من إمكانية الاتصال الرقمي في العمليات التجارية. ومن سبل معالجة ذلك إدماج تنمية المهارات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج العامة للتدريب على إدارة الأعمال. وينبغي أيضاً أن تنظر الحكومات في التعاون مع القطاع الخاص لتقديم المزيد من التدريب إلى المشاريع بالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم بشأن كيفية الاستفادة من المنصات الرقمية.

## جيم - السياسات المتعلقة بالبيانات

58- للحيلولة دون زيادة الاعتماد على الغير في الاقتصاد العالمي المستند إلى البيانات، ينبغي أن تسعى استراتيجيات التنمية الوطنية إلى الترويج للتحديث الرقمي (إضافة القيمة) في سلاسل القيمة الخاصة بالبيانات، وتعزيز القدرات المحلية لـ "تحسين نوعية" البيانات. وقد يتطلب هذا سياسات وطنية لتحسين إمكانية اغتنام الفرص والتصدي للمخاطر والتحديات المرتبطة بالتوسع في البيانات الرقمية. وتتضمن القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسات كيف يمكن تخصيص ملكية البيانات والتحكم فيها؛ وكيف يمكن بناء ثقة المستهلك وحماية خصوصية البيانات، وكيف يمكن تنظيم تدفقات البيانات عبر الحدود، وكيف يمكن بناء المهارات والقدرات ذات الصلة لتسخير البيانات الرقمية لأغراض التنمية.

59- وقد طُرحت مقترحات متنوعة لضمان تقاسم المكاسب الاقتصادية من البيانات الرقمية على نحو أكثر إنصافاً. فالبعض يركز على تقديم أجور للأفراد الذين يتشاركون البيانات مع المنصات عن طريق أسواق البيانات الشخصية أو عبر صناديق البيانات الاستثمارية. والبعض الآخر يركز على اتخاذ ملكية البيانات الجماعية وصناديق البيانات الرقمية أساساً لتراث مشترك جديد للبيانات الرقمية. وسيكون من الضروري اختبار هذين الخيارين وغيرهما من خيارات، وتقدير جدواها ومزايا وعيوب كل منها.

60- وتتطلب خصوصية البيانات وأمن البيانات عناية خاصة. ومن المهم وجود ترتيبات أمنية مختلفة للحماية من سوء استخدام البيانات على نحو متعمد. وهناك حاجة إلى قوانين ولوائح لمواجهة سرقة البيانات الشخصية؛ ووضع قواعد بشأن ماهية البيانات الشخصية التي يمكن جمعها أو استخدامها أو تحويلها أو حذفها، وكيفية القيام بذلك؛ وضمان تحقيق نماذج الأعمال التجارية المستندة إلى البيانات لمكاسب مجتمعة ككل. وفي الوقت الراهن، تشكل اللائحة العامة لحماية البيانات التي وضعها الاتحاد الأوروبي، والتي بدأ العمل بها في أيار/مايو 2018، أشمل نهج تجاه حماية البيانات، وتترتب عليه آثار عالمية.

61- وإجراء تحليل متوازن لآثار تدفقات البيانات عبر الحدود، يلزم مراعاة المصالح المتباينة لمختلف البلدان والحكومات والشركات والعناصر الفاعلة والأفراد. وحيث إن هذه المصالح ليست دائماً متطابقة، تظهر العضلات والمقايضات. وقد تقرر الحكومات تقييد تدفق البيانات لأسباب مثل الخصوصية وحماية المواطنين، والأمن، والحاجة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية الوطنية والمنافسة في السوق. وتعتمد النتيجة النهائية على الخيارات السياسية. وتطبق بلدان مختلفة أنظمة مختلفة، تتراوح بين السماح بالتدفق الحر للبيانات وممارسات توطين البيانات.

## دال- سياسات المنافسة

62- نظراً لآثار الشبكية والميل إلى تركيز السوق في الاقتصاد الرقمي، فإن هناك حاجة إلى اضطلاع سياسة المنافسة بدور مهم في سياق استحداث القيمة واغتنامها. ويتعين تعديل الأطر القائمة لتوفير أسواق تنافسية وحررة في العصر الرقمي. ويستند النهج السائد حالياً في لوائح مكافحة الاحتكار إلى قياس الضرر الواقع على المستهلكين في شكل أسعار مرتفعة. وينبغي توسيعه ليشمل النظر، على سبيل المثال، في خصوصية المستهلك، وحماية البيانات الشخصية، واختيار المستهلك، وهيكل السوق، وتكاليف التغيير، والآثار الناجمة عن تجميد المعاملات.

63- وتوجد وسائل مختلفة لزيادة فعالية إنفاذ قانون المنافسة إزاء اللاعبين المهيمنين في المجال الرقمي، وذلك مثلاً عن طريق توخي العناية في تحديد السوق ذات الصلة، وتقييم الأوجه المحتملة لسوء استخدام القوة السوقية، وتحديث الأدوات المستخدمة في عمليات استعراض الإدماج. وبقدر ما تتسنى مقارنة الخدمات المقدمة مع المنافع العامة، ينبغي في بعض الحالات اعتبار وضع اللوائح أداة لضمان الوصول المفتوح والعدال أمام جميع المؤسسات التجارية. وأياً كان الخيار المعتمد، يتعين على البلدان النامية أن تعزز قدراتها في مجال إنفاذ سياسات المنافسة<sup>(6)</sup>.

## هاء- سياسات فرض الضرائب

64- يشكل فرض الضرائب شاغلاً رئيسياً آخر فيما يتعلق باغتنام القيمة في الاقتصاد الرقمي. وتعيد البلدان التفكير في كيفية توزيع الحقوق الضريبية لمنع احتمال فرض ضرائب غير كافية على المنصات الرقمية الرئيسية في الاقتصاد الرقمي سريع التطور. فهناك عدم توافق بين الأماكن التي تُفرض فيها حالياً الضرائب على الأرباح، والأماكن التي تُستحدث فيها القيمة وكيفية استحداثها. ولما كانت البلدان النامية بصفة رئيسية أسواقاً للمنصات الرقمية العالمية، وكان مستخدموها يساهمون بقوة في توليد القيمة والأرباح، تدرس السلطات في هذه البلدان سبل فرض الضرائب على القيمة المستحدثة داخل ولاياتها القضائية من قبل هذه المنصات.

65- وفي معظم أنحاء العالم، غالباً ما تركز الجهود السياسية المتعلقة بفرض الضرائب في الاقتصاد الرقمي على فرض الضرائب على الشركات والمنصات الرقمية الرئيسية. ومع ذلك، يتمثل التركيز الأساسي في عدة بلدان أفريقية على فرض الضرائب على مستخدمي الإنترنت والصيرفة المتنقلة. وقد يكون هذا النوع من فرض الضرائب جذاباً للحكومات، ولكنه يمكن أن يأتي بنتيجة عكسية إذا أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي بتقليل عدد مستخدمي الإنترنت النشطين.

(6) تجري أيضاً مناقشة هذه المسائل في دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

## واو- سياسات العمالة وسوق العمل

66- يمكن للرقمنة أن تترك آثاراً كبيرة على العمالة وظروف العمل، ومن ثم على عدد الوظائف ونوعيتها. ويتطلب الإيقاع السريع للتحويل الرقمي من صناعات السياسات والأفراد الاستجابة بسرعة من أجل التكيف مع التغييرات التي تحدثها التكنولوجيا في سوق العمل. ومع تغير طبيعة العمل وظهور وظائف جديدة واختفاء أخرى، يحتاج الأفراد إلى تعلم مهارات جديدة على مدى حياتهم المهنية. ويلزم اتخاذ إجراءات سياساتية من أجل إدارة فترات التحويل التكنولوجي بطريقة تمكن من يفقدون وظائفهم من التكيف مع الظروف الجديدة ومسائرتها. وهناك أداة بالغة الأهمية في مجموعة الأدوات السياساتية لاستحداث القيمة واغتنامها في الاقتصاد الرقمي وهي وضع برامج ملائمة للتعلم مدى الحياة لقوة العمل حتى تكون أفضل إعداداً وأكثر مرونة وقدرة على التكيف مع التغييرات. ومن المهم أيضاً في هذا السياق وجود تدابير وشبكات أمان خاصة للحماية الاجتماعية.

67- وقد تيسر زيادة عمل المنصات الرقمية من مرونة العمل وتزيد من فرصه، وخاصة في البلدان النامية. ومع ذلك، هناك أيضاً خطر السباق نحو القاع فيما يتعلق بظروف ومعايير العمل، وهو ما يلزم مواجهته. ومن المسائل الرئيسية في هذا الصدد تصنيف الوظائف، أي ما إذا كان العامل يعتبر موظفاً في المنصة أو عاملاً مستقلاً. ولذلك آثار كبيرة على حقوق العمال. وهناك مجال واسع أمام تنقيح شروط الخدمة لتوفير ظروف عمل أفضل.

## خامساً- دور صنع السياسات والتعاون الدوليين في تعزيز اقتصاد رقمي أكثر شمولاً

68- بما أن الرقمنة تؤثر في البلدان بوسائل مختلفة، حسب مستوى التنمية والاستعداد الرقمي فيها، فإنفرادى الحكومات تحتاج إلى حيز سياسي لتنظيم الاقتصاد الرقمي من أجل الوفاء بأهداف مشروعة مختلفة تتعلق بالسياسة العامة. وفي الوقت نفسه، قد يتسنى التصدي لعدة تحديات سياساتية بفعالية أكبر على الصعيد الإقليمي أو الدولي، مثلاً فيما يتعلق بحماية البيانات وأمن البيانات، وتدفقات البيانات عبر الحدود، والمنافسة، وفرض الضرائب، والتجارة. وبالتالي، يلزم بذل جهود عالمية متضافرة من أجل تعميم مكاسب الاقتصاد الرقمي سريع التوسع على العديد من الناس الذين لا يستفيدون منه حالياً سوى القليل.

69- وفيما يتعلق بتدفقات البيانات عبر الحدود، التي تتسم بأهمية متزايدة في التجارة والتنمية الدوليتين، أجريت محاولات لتدويل أنظمة السياسات في منظمة التجارة العالمية ومن خلال اتفاقات التجارة. ويشير تنوع الآراء في هذا المجال إلى الحاجة إلى مزيد من التحليل والدراسة المتأنيئة لمختلف النهج المقترحة. وعلى وجه الخصوص، يتعين إجراء المزيد من البحث والنقاش بشأن أوجه المرونة المطلوبة للتمكين من تحقيق الأهداف المشروعة للسياسات العامة. ويتيح الوصول التفضيلي إلى البيانات ميزة تنافسية، مما يؤدي إلى ظهور مسائل تتعلق بتوزيع الدخل، وتركز السوق، وغياب تكافؤ الفرص أمام البلدان للمشاركة في البيانات الرقمية والمنصات الرقمية والاستفادة منها. ونظراً لطبيعة المتعددة الأوجه للبيانات، فإن من المهم أيضاً النظر في تحديد أنسب محفل لإجراء هذه المناقشات بأسلوب جامع.

70- ومن المهم إتاحة تدفق البيانات بسهولة من أجل استغلال فوائد الاقتصاد الرقمي، ولكن من المهم أيضاً ضمان تقاسم المكاسب ذات الصلة بطريقة عادلة بين البلدان والعناصر الفاعلة المشاركة في عملية استحداث القيمة. وفضلاً عن ذلك، يلزم أن تذهب تقييمات الأثر إلى ما هو أبعد من النمو الاقتصادي وتنظر في العوامل المتعلقة بعلاقات القوة، والاعتماد على الغير، وخصوصية البيانات،

واغتنام القيمة. وقد يستلزم ذلك استكشاف نهج جديدة بديلة تراعي جميع الجوانب ذات الصلة. فمثلاً، بقدر ما يمكن تطوير أطر "الملكية" مختلف أنواع البيانات الهامة والسيطرة عليها على الصعيد المحلي، يمكن للبيانات أن تمثل ورقة مساومة هامة للتفاوض على شروط عادلة مع المنصات الرقمية العالمية الساعية إلى العمل بالبيانات المحلية وداخل الاقتصادات المحلية. ويمكن استخدام هذه الأطر لتعزيز تنمية الصناعات الرقمية، بما في ذلك إقامة مشاريع مشتركة مع الشركات العالمية. ويمكن جعل ذلك شرطاً لاستخراج البيانات المحلية.

71- ونظراً للتجاهات الراهنة، فإنه ليس من المسلم به أن التدفقات الحرة للبيانات وزيادة إمكانية الوصول إلى البيانات ستساعد وحدها على مواجهة التفاوتات العالمية. ويتزايد إدراك الحكومات في البلدان المتقدمة والنامية على السواء أنه لا يمكن ترك عملية جمع بيانات الأفراد ومعالجتها للشركات الخاصة بشكل كامل. وفي الاقتصاد الرقمي العالمي الناشئ، سيكون من المهم ضمان أن تمتلك البلدان النامية الحيز الاقتصادي والقانوني والتنظيمي اللازم لتشكيل الاقتصاد الرقمي بسبل تحفظ مصالح سكانها، بما في ذلك عن طريق مساعدتها على استحداث واغتنام القيمة من البيانات الرقمية.

72- وهناك مثال آخر هو فرض ضرائب الشركات دولياً على المنصات الرقمية العالمية. فبرعاية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يجري استعراض خيارات مختلفة، بهدف التوصل إلى توافق في الآراء على حل بنهاية عام 2020. ومع تطور المشهد الضريبي في السنوات المقبلة، سيكون من الضروري ضمان مشاركة واسعة وأكثر شمولاً للبلدان النامية في المناقشات الدولية بشأن فرض الضرائب في الاقتصاد الرقمي، مثلاً عن طريق تعزيز لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، التابعة للأمم المتحدة.

73- وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي وضع سياسة مناسبة للمنافسة وإنفاذها داخل الإطار الإقليمي أو العالمي. وقد تكون الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والعالمي أكثر فعالية في التصدي للممارسات التعسفية وتناول عمليات استعراض الإدماج، وفي كفاءة فتح المنصات المهيمنة أمام الشركات المحلية والإقليمية في ظل أحكام وشروط عادلة.

74- والجهود الوطنية المبذولة في البلدان النامية من أجل ضمان مساهمة التحول الرقمي في تحقيق نتائج أكثر شمولاً تحتاج إلى أن يكملها المزيد من الدعم الدولي. ويلزم أن تبحث أوساط التنمية عن سبل أكثر شمولاً لدعم البلدان التي تخلفت عن الركب في مجال الاقتصاد الرقمي. ويتعين على شركاء التنمية العمل على وجه الاستعجال على إدماج البعد الرقمي في سياساتهم واستراتيجياتهم المتعلقة بتقديم المعونة. وينبغي أن تهدف المساعدات إلى تقليص الفجوات الرقمية، وتعزيز البيئة التمكينية لاستحداث القيمة، وبناء القدرات في القطاعين الخاص والعام، وتعزيز الثقة بدعم اعتماد قوانين ولوائح متصلة بالموضوع وإنفاذها بهدف الترويج لاستحداث القيمة واغتنامها في الاقتصاد الرقمي المستند إلى البيانات.

75- وبوجه عام، يتطلب العثور على الحلول المناسبة تعاوناً دولياً أكبر وحواراً أقوى بشأن السياسات، مع إشراك البلدان النامية إشراكاً تاماً. وسيتعين على أي توافق في الآراء أن يتضمن جوانب مرونة مهمة لتمكين جميع البلدان من المشاركة. ومن المهم أيضاً التأكيد على أن استحداث القيمة واغتنامها في الاقتصاد الرقمي هو مسألة إنمائية تؤثر في العديد من المجالات، والتجارة تمثل جانباً واحداً فقط.



## سادساً - أسئلة إرشادية

76- بناء على ما سبق، وعلى النحو الذي أقره مجلس التجارة والتنمية، فإن مناقشات الدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي يتعين أن تستند إلى الأسئلة الإرشادية التالية:

(أ) كيف يتم استحداث القيمة في أنشطة الاقتصاد الرقمي وما هي الآثار المترتبة على البلدان ذات مستويات الاستعداد الرقمي المتفاوتة؟

(ب) ما هي الفرص والتحديات التي تواجهها البلدان النامية في مجال استحداث القيمة عند التعامل مع المنصات الرقمية العالمية؟

(ج) ما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسات الوطنية لمساعدة البلدان على استحداث واغتنام مزيد من القيمة، بما في ذلك سد الفجوات الرقمية، وتعزيز ريادة الأعمال الرقمية، وتسخير المنصات الرقمية المحلية؟

(د) ما هو الدور الذي يمكن أن يؤديه صنع السياسات والتعاون الدوليان لتعزيز اقتصاد رقمي أكثر شمولاً؟